الأهرام
مجلة
الديمقراطية
٢٧
فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديموقراطية ٢٠٠٧

- شرق أوسط جديد أم قديم أم متصادم؟! (الافتتاحية) — د. هالة مصطفى
- أزمة القوى السياسية في العالم العربى — (ملف العدد)
- القوى السياسية العربية ... التوصيف و المراجعة — صاحب الربيعي
- طوفان الزمن الراديكالي فى العراق — ميثم الجنابى
- القوى السياسية اللبنانية و إشكالية الدور السورى — حسين عبد الحسين
- صراع القوى القبلية و الدينية فى الصومال — د. محمد أحمد شيخ
- تقدم الاسلاميين و تراجع الليبراليين فى البحرين و الكويت — د. محمد سعد أبو عامود
- الحركة الاسلاموية و الاصلاح السياسى فى المغرب — د. محمد الاحمادى
- التكوينات السياسية و التحول الديمقراطى فى اليمن — محمد الحميرى و طارق عبد الله
- سؤال التراث — إبراهيم عبد المجيد
- الانتخابات فى : فرنسا ، سوريا ، الجزائر ، نيجيريا و باكستان

27 DEMOCRACY Review
English Summary

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحركة الأمازيغية والدولة فى المغرب

د. إدريس لكريني
أستاذ باحث، كلية الحقوق، مراكش، المغرب

تتميز هوية المجتمع المغربى بتركيبتها المتعددة سواء على مستوى الأصول أو المرجعيات وذلك فى بعدها الأمازيغى والإسلامى والعربى. وقد لعب عامل الموقع الجغرافى للمغرب فى الشمال الإفريقى كمركز لعبور واستقرار أجناس من مختلف الحضارات والثقافات .. دورا كبيرا فى إثراء هذه الهوية وتنوعها.

ويشكل السكان الأمازيغ(١) الذين استقروا فى بلاد المغرب منذ زمن بعيد، مكونا رئيسيا ضمن مكونات المجتمع المغربى، وأسهم الدين الإسلامى بشكل كبير فى تمتين علاقات التعايش والتفاعل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى بين هذه المكونات، ذلك أن هذا التنوع لم يمنع من النضال والدفاع عن قضايا مشتركة كالدين والوطن على امتداد فترات من التاريخ .. وهو ما يفسر وجود عدد من مؤسسى الدول التى قامت فى المغرب والذين عملوا على نشر الإسلام فى مختلف المناطق، وأسهموا فى العديد من الفتوحات التاريخية ينحدرون من أصول بربرية (المرابطون، الموحدون، المرينيون).

وفى سياق التحولات السياسية التى يشهدها المغرب منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى، وأمام تزايد مطالب الحركة الأمازيغية، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والمبادرات التى همت المسألة الأمازيغية التى كان من أهمها إحداث المعهد الملكى للثقافة الأمازيغية.. وقد خلفت هذه الخطوات ردود فعل متباينة فى صفوف الحركة الأمازيغية وأسهمت بشكل كبير فى بروز نقاشات فكرية وأكاديمية واسعة..

أولا- التنوع المجتمعى والممارسة الديموقراطية :

يعتبر التعدد العرقى واللغوى والدينى والثقافى .. من الظواهر الإنسانية المعهودة التى تتقاسمها العديد من المجتمعات (وجود الأكراد فى سوريا والعراق وتركيا، الطوارق فى مالى والنيجر الباسك فى إسبانيا، الكروات والسلوفينيين فى يوغوسلافيا، السيخ والأساميين والتيبواس فى الهند والبربر فى شمال إفريقيا. ففى القارة الإفريقية التى يزيد عدد الدول فيها عن الخمسين تتعايش حوالى ٢٢٠٠ إثنية متميزة بلغاتها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وثقافاتها، وفى آسيا التى تحتضن أكثر من ثلاثة ملايين من البشر يوجد أكثر من ٢٠٠٠ إثنية متباينة فى اللغة والدين والعادات والتقاليد وعلى المستوى العالمى هناك حوالى ٨٠٠٠ إثنية و٦٧٠٠ لغة.

وقد أكدت التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف هذه الأجناس داخل المجتمع الواحد تظل فى جانب مهم منها متوقفة على طبيعة التعامل الذى تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها فالنأى عن العدالة والحرية والديموقراطية يحرض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها مما يفضى إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام فيما التشبث بهذه القيم والمبادئ يكرس الوحدة الوطنية ويدفع نحو التعايش والاندماج.

إن التنوع بشتى مظاهره(الثقافية، الإثنية، الدينية، اللغوية ..) يحتمل وجهين: الأول إيجابى وذلك بالنظر للدور الهام الذى يمكن للتعدد أن يسهم به فى تحصين وتقوية كيان الدولة إذا كانت تستوعب أهمية هذه التعددية وتكرسها ميدانيا، والثانى سلبى لما يمكن أن يشكله من خطر على استقرار الدولة ووحدتها، وبخاصة داخل الدول التى تتميز فيها مقاربة هذا الملف بالعقم والانحراف.

فالحيف والتهميش والإقصاء الذى يمكن أن يطال أحد مكونات المجتمع سيؤدى حتما إلى تدهور التضامن الداخلى وتهديد وحدة المجتمع ويسبب فى بروز أزمات اجتماعية وسياسية، ويستثمر أيضا من قبل بعض القوى الخارجية المترصدة، فى شكل مؤامرات قد تعصف بالاستقرار الداخلى للدول الضعيفة (برز ذلك بشكل جلى خلال أحداث أبريل ٢٠٠١ بالجزائر عندما اعتبر وزير الخارجية الفرنسى آنذاك "أن فرنسا لا يمكنها أن تظل صامتة بصدد ما يقع من قمع وعنف فى الجزائر"). فى حين أن الممارسة الديموقراطية واعتماد العدالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية.. تشكل مدخلا كفيلا بتدبير المشاكل والاختلافات، وضمانة للتعايش المجتمعى والوحدة الوطنية وبتحصين المجتمع ضد أية مؤامرات خارجية.

وإذا كانت بعض الدول قد استطاعت أن توفق إلى حد كبير فى تدبير التعددية الثقافية واللغوية والدينية والعرقية .. داخل مجتمعاتها مثلما هو الشأن بالنسبة لبلجيكا وفرنسا .. فإن دولا أخرى شهدت انفجارا للصراعات العرقية والدينية .. بالشكل الذى عكس قصورا واضحا فى تدبير هذا الملف(الاتحاد اليوغوسلافى السابق، رواندا، الصومال ..)، فيما تحاول دول أخرى إيجاد حلول لهذه المسألة من خلال تدابير وإجراءات تتباين فى مظاهرها وفعاليتها من منطقة إلى أخرى وبخاصة فى ظل التحولات المتسارعة التى شهدتها الساحة الدولية فى العقود الأخيرة نتيجة لانهيار المعسكر الشرقى وانتقال مجموعة من القضايا الداخلية إلى دائرة الاهتمام الدولى (حقوق الإنسان، تلوث البيئة، الهجرة ..).

وقد كان المغرب باعتباره يتميز بتنوع مجتمعه، من ضمن البلدان التى انخرطت خلال العقود الأخيرة فى تبنى سياسات وإجراءات تصب باتجاه إيجاد حلول تكفل الاندماج لمكوناتها الاجتماعية وذلك ضمن إصلاحات وإجراءات شملت المشهد السياسى المغربى بشكل عام.

وهكذا تم تعديل الدستور حيث أكد فى ديباجته على احترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا ونظمت انتخابات تشريعية حملت أحزابا من المعارضة إلى الحكم، وتم سن مجموعة من التشريعات كمدونة الأسرة ومدونة الشغل وقانون الأحزاب .. وإحداث مجموعة من المؤسسات (المحاكم الإدارية، المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان، وزارة خاصة بحقوق الإنسان، والى المظالم، هيئة التحكيم، هيئة المصالحة والإنصاف، المجلس الاستشارى لشؤون الصحراء ..) وأطلق سراح العديد من المعتقلين السياسيين، وسمح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للمنفيين بالعودة إلى وطنهم.. ومما لا شك فيه أن هذه التحولات والإصلاحات التى طالت المشهد السياسى والقانونى أثرت بالإيجاب فى مسار المسألة الأمازيغية بالمغرب.

ثانيا- السياق التاريخى للحركة الأمازيغية بالمغرب :

منذ دخول الإسلام إلى بلاد المغرب، عرف المجتمع المغربى تعايشا وتواصلا بين العرب والأمازيغ، حتى أن الملوك المغاربة وعلى امتداد تاريخ البلاد دأبوا على الزواج من نساء أمازيغيات كسبيل لكسب ولاء هذه القبائل وتكريس هذا التعايش، وهكذا "تبربر العديد من العرب وتعرب العديد من الأمازيغ".

وقد أسهم الإسلام بتعاليمه ومبادئه السمحة فى تكريس وبلورة هذا التعايش(٢)، والتاريخ يشهد أن الأمازيغ كانوا من أشد المدافعين عن الإسلام، كما قاوموا الاحتلال الأجنبى بضراوة.

ومع فرض الاحتلال الفرنسى على المغرب سنة ١٩١٢ وفى سياق جهوده لتعزيز قبضته على البلاد حاول المستعمر اتباع سياسة التفرقة بين العرب والأمازيغ، من خلال تبنى خطاب تحريضى يعتمد إثارة النعرات القبلية والإثنية، حيث عمل على عزل المناطق البربرية عن إدارة السلطان من جهة وعن التقاضى وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، وهكذا أصدر الظهير البربرى بتاريخ ١٦ مايو ١٩٣٠ الذى جعل إدارة المناطق البربرية خاضعة لسلطة الإدارة الاستعمارية وقضى بإنشاء محاكم تعتمد فى أحكامها على العرف والعادات والأعراف المحلية للبربر وإحلال قانون العقوبات الفرنسى محل قانون العقوبات المغربى المستند إلى الشريعة الإسلامية، فيما نص على بقاء المناطق العربية الأخرى خاضعة لإدارة السلطان.

وتنسجم هذه السياسة إلى حد كبير مع التصور الفرنسى الذى يؤكد بأن الأمازيغ ذوو ميول علمانية باعتبارهم جزءا من الثقافات الآرية ذات الأصول الأوربية. غير أن المجتمع المغربى تنبه بكل فئاته إلى هذا الخطر الذى أصبح يهدد كيانه ووحدته حيث انطلقت المظاهرات بشكل تلقائى على امتداد أنحاء مختلفة من البلاد مستنكرة هذه السلوكيات ورفعت شعارات من قبيل: "اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر". وقد كان الأمازيغ فى مقدمة من رفض هذه السياسة وهو ما أفشل مطامح الاحتلال.

ومع حصول المغرب على استقلاله سنة ١٩٥٦ وبسبب الانشغال بسياسة تعريب قطاعات التعليم والقضاء والإدارة وبناء ومغربة المؤسسات .. هذا بالإضافة إلى طبيعة النخبة المغربية التى كانت فى غالبيتها مشدودة نحو المشرق العربى واعتبار بعض المطالب الأمازيغية تهديدا للوحدة الوطنية ظلت الثقافة الأمازيغية شبه مغيبة ضمن سياسات الدولة لسنوات.

وقد رافق ذلك بروز مناطق قروية واسعة يسكنها الأمازيغ فى الأطلس والريف مهمشة وتفتقر لأدنى المرافق وللبنيات التحتية بفعل غياب مقاربة اجتماعية واقتصادية كافية من الدولة فى هذه المناطق(٣).

وفى سنة ١٩٥٨ وكخطوة منها للحد من تنامى قوة حزب الاستقلال، عملت الدولة المغربية على تشجيع قيام حزب "الحركة الشعبية" فى منطقة الأطلس المتوسط المعروفة بسكانها الأمازيغ. ووافقت لجنة التعليم بالبرلمان على إنشاء معهد للدراسات والأبحاث حول اللغة الأمازيغية، فى أواخر السبعينيات من القرن المنصرم غير أن هذا المشروع لم يعرف طريقه نحو التطبيق على أرض الواقع. وبعد ذلك أعلن الملك الراحل الحسن الثانى عن إحداث لجنة وطنية كلفت بالمحافظة على الفنون الشعبية برئاسة شخصية أمازيغية غير أن مآلها لقى نفس المصير السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى بداية التسعينيات من القرن المنصرم ونتيجة للتحولات الدوليةوالجهوية وما تلاها من إصلاحات ديموقراطية فى الداخل وبروز توجه حداثى فى معالجة الثقافة الأمازيغية حصلت انعكاسات على الاتجاهات الثقافية خصوصا تلك التى كانت تضطهد الخطاب الأمازيغى، وتنعت منتجى الخطاب الأمازيغى ضمن خانة المثقفين المعزولين، أو ضمن خانة عملاء الاستعمار(٤).

وهكذا برز نقاش ثقافى وسياسى مكثف بصدد المسألة الأمازيغية بالمغرب، الأمر الذى تبلورت معه مجموعة من المطالب داخل أوساط النخبة الأمازيغية المثقفة أو السياسية من داخل الأحزاب أو فى أوساط الجامعات المغربية وبعض الهيئات الجمعوية ومراكز الأبحاث .. وقد تراوحت هذه المطالب فى مضمونها بين ما هو سياسى وثقافى واجتماعى.

ويرجع بعض الباحثين أولى بوادر ظهور الحركة الأمازيغية بالمغرب إلى سنة ١٩٤٢ مع تأسيس "جمعية قدماء تلاميذ ثانوية أزرو" التى تبنت الدفاع عن الأمازيغ وهويتهم ..، وعرفت سنة ١٩٦٧ ظهور إطار مدنى آخر أكثر تطورا تجلى فى الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافى قبل أن تعقبها خطوات أخرى تجسدت فى بروز مجموعة من الفعاليات المدنية التى حرصت على المحافظة على التراث الشعبى الأمازيغى من خلال تدوينه ونشره بالإضافة إلى تنظيم أنشطة تعرف بهذا الإرث .. وواكب ذلك ظهور عدة كتابات حاولت فى مجملها الدفاع عن الثقافة الأمازيغية .. وهو ما جعل حقبة السبعينيات من القرن المنصرم تتميز بتنامى الوعى بالذات وبروز جملة من المطالب الثقافية.

وضمن تطور آخر، ففى بداية الثمانينيات من القرن الماضى وفى الوقت الذى كانت تشهد فيه الجزائر أحداث ما سمى بـ "انتفاضة الربيع الأمازيغى"، انعقدت أول دورة للجامعة الصيفية بمدينة أغادير المغربية تم خلالها الوقوف على أهم القضايا المرتبطة بالثقافة الأمازيغية والعمل على رسم محددات مشروعها.

وفى ظل هذه الأجواء بدت مطالب وتصورات الحركة الأمازيغية مشتتة ومتباينة، قبل أن تتبلور بشكل واضح عبر ميثاق أغادير (الصادر فى ٥ غشت ١٩٩١) والذى وقعت عليه عدة جمعيات أمازيغية.

وفى سنة ١٩٩٤ تم تأسيس مجلس للتنسيق الوطنى ضم فى صفوفه مجموعة من الجمعيات الأمازيغية وهى السنة التى شهدت أيضا اعتقالات ومحاكمات فى صفوف بعض أعضاء الحركة بسبب رفعهم لشعارات ولافتات "تمس بمبادئ دستورية".

وخلال هذه الفترة برزت منابر صحفية أمازيغية مستفيدة من توسيع هامش الحريات وإلغاء قانون الرقابة المسبقة، وقد تعززت هذه الخطوات المحلية بإحداث الكونغريس العالمى الأمازيغى سنة ١٩٩٥ الذى يهدف إلى تقديم الدعم للمسألة الأمازيغية والتعريف بها على الصعيد الدولى، وهو ما أسهم بدوره فى تعميق الوعى داخل الأوساط الأمازيغية بحركتها وقضيتها، وظهور عدة جمعيات معنية أخرى.

وهكذا تطورت الحركة فى السنوات الأخيرة وحاولت أن تجد لها مكانا مناسبا ضمن المشهدين الاجتماعى والسياسى فى المغرب أسوة بما شهدته بعض المناطق فى شمال إفريقيا أو فى بعض الدول الأوربية كفرنسا وهولندا ضمن هذا السياق(٥).ومما لا شك فيه أن التحولات السياسية التى شهدها المغرب فى سنوات التسعينيات من القرن المنصرم أسهمت بشكل ملحوظ فى تنامى هذا الوعى مما سمح للحركة باستثمار هذه المتغيرات والاستفادة من بعض أخطائها وتغيير طرق عملها. وعلى الرغم من بعض المشاكل الذاتية والموضوعية التى رافقت ظهورها تمكنت الحركة الأمازيغية من بلورة مجموعة من التصورات والمطالب كما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"استطاعت أن تراكم إرثا فكريا و تنظيميا، مما ساعدها على وضع أسس بناء تجربة نضالية بكل ما تحمله من عناصر وأخطاء وإيجابيات"(٦).

وقد تمحورت مطالب الحركة فى غالبيتها حول اعتماد اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية كلغة رسمية بالبلاد بالشكل الذى يسهم فى تطورها والإقرار بالحقوق الثقافية واللغوية فى الوثيقة الدستورية، واعتماد الأمازيغية فى عمل المؤسسات الإدارية وبخاصة أمام القضاء لضمان محاكمات عادلة، وإدماجها فى جميع أسلاك التعليم بما فيها الجامعات التى تخصص كراسى لتدريس الفارسية والعبرية ..، وإعادة النظر فى مقررات وبرامج المنظومة التعليمية وبخاصة تلك المرتبطة بتاريخ المغرب، بالشكل الذى يسمح للنشء بالإطلاع على معطيات هامة من تاريخه بكل تعددها واختلافها مع تسليط الضوء على تاريخ ما قبل دخول الإسلام إلى المغرب الذى يحفل بمعطيات وأحداث لإمارات وقبائل جديرة بالاهتمام.

هذا بالإضافة إلى المطالبة بانفتاح المؤسسات الإعلامية العمومية على الثقافة الأمازيغية والتعريف بتراثها وفنونها (أدب، شعر، معمار، غناء، رقص ..) والتوقف عن رفض قبول الأسماء الأمازيغية فى سجلات الولادة .. ورصد الدعم للمنابر الإعلامية المهتمة بالثقافة الأمازيغية من مجلات وجرائد، ومنح بعض الجمعيات المهتمة بهذا الشأن صفة المنفعة العامة ورفع التهميش الاقتصادى والاجتماعى عن بعض المناطق الأمازيغية الفقيرة.

ثالثا- مقاربة متدرجة لملف حيوى :

طرحت قضايا التعدد الثقافى واللغوى والعرقى والدينى .. منذ عدة عقود فى مجموعة من الدول حتى تلك المتطورة منها كالولايات المتحدة وفرنسا.

فهذه القضايا وبعد أن ظلت لسنوات طويلة محكومة بطوق أمنى صارم وخضعت فى العديد من الأحيان لتدابير صارمة باعتبارها شأنا سياديا داخليا يرتبط بقضايا "حساسة"، استأثرت باهتمام دولى كبير فى العقدين الأخيرين نتيجة للتحولات الكبرى التى شهدها العالم (انهيار الاتحاد السوفييتى الذى فرض سياسة صارمة فى مواجهة الأقليات والإثنيات ..) وما تلاها من تدويل لقضايا حقوق الإنسان وحرياته حيث أصبحت تحتل مكانة بارزة ضمن خطاب مختلف الفاعلين الدوليين من منظمات حكومية وغير حكومية ودول .. ورأى عام دولى إلى جانب قضايا حيوية أخرى ظلت منسية ومهملة بفعل ظروف الحرب الباردة.

وقد كان لهذه التحولات أثر ملحوظ فى تزايد المطالب والنضالات الأمازيغية بشمال إفريقيا كما أنها وإلى جانب الأحداث المتتالية التى شهدتها الجزائر فى منطقة "القبايل" وتزايد الاهتمام الإعلامى والثقافى بالمسألة أثرت بشكل ملموس فى تعاطى الدولة المغربية مع هذا الموضوع.

وهكذا وضمن تفاعل إيجابى مع هذه المتغيرات وما تفرضه من تحديات وخشية من تطور الأمور إلى أشكال من الانفلات وعدم التوقع، تبنى المغرب مجموعة من المبادرات والقرارات التى توخت إيجاد مقاربات كفيلة بمعالجة التعدد اللغوى والثقافى الذى اعتوره نوع من الإهمال فى السنوات الماضية.

وفى ضوء هذه المعطيات أكد الملك الراحل الحسن الثانى فى خطاب رسمى ألقاه سنة ١٩٩٤ على أن الأمازيغية هى جزء من ثقافة المغرب، وأعلن عن إمكانية تدريسها فى أقسام التعليم الابتدائى، كما أصدر عفوا فى حق المعتقلين الأمازيغيين. وشهدت سنة ١٩٩٥ إدراج نشرات إخبارية بالأمازيغية فى القناة التلفزية المغربية الأولى. وفى هذه الظروف تقدمت مجموعة من الفعاليات الأمازيغية بمذكرة مطلبية إلى الملك الراحل، تركزت حول الاعتراف بالأمازيغية فى التعديل الدستورى لسنة ١٩٩٦، غير أن ذلك لم يتحقق(٧). ومع وصول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعارضة إلى الحكم عبرت الحكومة التى ترأسها عبد الرحمان اليوسفى على أن الأمازيغية تشكل مكونا أساسيا للهوية المغربية. وتزايد اهتمام معظم الأحزاب المغربية بالمسألة الأمازيغية وبخاصة وأن هناك تقاطعا فى المطالب بين مختلف هذه الأحزاب ومطالب الحركة إزاء مجموعة من القضايا الاجتماعية والسياسية(٨). ويشير البعض أن نضال الحركة هو مساهمة فى النضال الديموقراطى العام الرامى إلى دمقرطة الدولة والمجتمع وتحديدا إعادة الاعتبار والتوازن للشخصية الثقافية والسياسية المغربية(٩).

وجاء الميثاق الوطنى للتربية والتكوين الذى حاول إصلاح المنظومة التعليمية بالمغرب، ليؤكد على الانفتاح على الأمازيغية، حيث تحدث عن إمكانية إدراج تعليم الأمازيغية فى أسلاك التعليم الأولى والسلك الأول من التعليم الابتدائى، وعن إحداث مراكز للبحث فى بعض الجامعات انطلاقا من الموسم الجامعى ٢٠٠٠- ٢٠٠١ "تعنى بالبحث والتطوير اللغوى والثقافى الأمازيغى، وتكوين المكونين وإعداد المناهج الدراسية المرتبطة بها".

وعملت القنوات التلفزية والإذاعية المغربية على تقديم برامج وثائقية وأفلام تستهدف التعريف والنهوض بالثقافة الأمازيغية.. كما عرف الموسم الدراسى لسنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ انطلاق عملية تدريس اللغة الأمازيغية فى بعض الأقسام الابتدائية. وبالرغم من أهمية هذه الخطوة إلا أن البعض اعتبرها متسرعة وتحكم فيها الهاجس السياسى أكثر من العامل التربوى وبخاصة فى غياب ترتيبات كفيلة بإنجاح هذه المبادرة من قبيل الكتاب المدرسى وأطر تعليمية مدربة ومكونة لإنجاز هذه المهمة على أحسن وجه وعدم تعميم التدريس فى جميع أنحاء البلاد. وقد رافق هذه المبادرات بروز مواقف متباينة داخل الأوساط الأمازيغية بين من ثمن هذه الخطوات واعتبرها منطلقا لتأهيل شامل للأمازيغية وبين من رفض المقاربة الرسمية باعتبارها لم تكن تتويجا لحوار وطنى واسع، وأكد على أن الاهتمام الحقيقى بالمسألة يبدأ بدسترتها (التأكيد عليها فى الدستور) من خلال الإشارة لمسألة تعدد الهوية واعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، كسبيل وحيد يكفل ويضمن إدماجها بشكل حقيقى فى حياة المجتمع ويحصنها قانونيا.

واعتبر بعض المعارضين للمقاربة الرسمية أنها كانت محكومة بهاجس أمنى وتوخت فى العديد من جوانبها وقف التطور الذى تشهده القضية، مع حصرها فى الجانب الثقافى الأمر الذى أعاد المسألة لسنوات إلى الوراء، بل هناك من ذهب إلى حد اعتبار أن تأييد العديد من نخبة الحركة لمقاربة الدولة أسهم أيضا فى إضعاف فعاليات المجتمع المدنى التى كانت تجعل من المسألة الأمازيغية أحد انشغالاتها.

أما الميثاق الوطنى للتربية والتكوين وبالرغم مما حمله من دعوة إلى "إنعاش الأمازيغية" فقد اعتبرته بعض الجهات داخل الحركة تراجعا عن العديد من المكتسبات التى تحققت، مؤكدة أن الجمعيات الأمازيغية أقصيت من اللجنة التى عهد إليها بإعداده والتى ضمت ممثلين عن الأحزاب والنقابات الممثلة بالبرلمان.

كما أن آخرين طالبوا باعتماد إجراءات ميدانية تسمح بنقل المسألة من "المجال المحفوظ" إلى المجتمع، وحثوا مجمل فعاليات الحركة على تطوير سبل التواصل بينها باتجاه فتح نقاش وطنى واسع يكفل تعزيز الحوار والنضال فى هذا الشأن. فى حين اعتبر البعض الآخر أن الاعتراف بدون ضوابط .. يمكن أن يفضى إلى نتائج تتناقض ومطلب التعايش والوحدة. وقد اعتبرت مختلف الحركات والجمعيات الأمازيغية أن هذه الجهود تظل غير كافية، كما أكدت بعض الأصوات بداخلها على غياب تصور واضح للأحزاب المغربية فى هذا الشأن مما دفع إلى المطالبة بتأسيس حزب سياسى يسمح بالانتقال بالحركة من بعدها الثقافى والاجتماعى إلى السياسى، وهو ما تحقق من خلال "الحزب الديموقراطى الأمازيغى المغربى"(١٠) الذى أنشئ فى ٣١ يوليو ٢٠٠٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا- تعاطى الدولة مع الثقافة الأمازيغية :

أكد الملك محمد السادس فى خطابه بتاريخ ٣٠ يوليو من سنة ٢٠٠١ على طابع التنوع والتعدد وكذا الالتحام والوحدة الذى يميز الهوية الوطنية عبر التاريخ، والمستمد من تعدد وتنوع روافدها "الأمازيغية والعربية والصحراوية والإفريقية والأندلسية"، وأعلن فى هذا الخطاب - عن إنشاء المعهد الملكى للثقافة الأمازيغية الذى حددت مهامه فى: "صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية فى نظام التعليم والقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة التى من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية فى الفضاء الاجتماعى والثقافى والإعلامى الوطنى وفى الشأن المحلى والجهوى".

وقد جاء الخطاب التاريخى الذى ألقاه العاهل المغربى بمدينة أغادير بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ والذى تضمن الإعلان عن ظهير إحداث المعهد ليزكى ويعزز هذا التوجه.

وبناء على مقتضيات المادة الثانية من ظهير رقم ٢٩٩-٠١-١ (بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٠١) القاضية بإحداث المعهد يتولى هذا الأخير إبداء رأيه لدى الملك فى" التدابير التى من شأنها الحفاظ على الثقافة الأمازيغية والنهوض بها فى جميع تعابيرها" ويشارك المعهد بتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية فى تنفيذ السياسات التى يعتمدها الملك و"يساعد على إدراج الأمازيغية فى المنظومة التربوية وضمان إشعاعها فى الفضاء الاجتماعى والثقافى والإعلامى الوطنى والجهوى والمحلى".

وقد تولت المادة الثالثة من نفس الظهير توضيح مجموعة من الأعمال والأنشطة الكفيلة بتنفيذ هذه المهام والمتمثلة فى(١١):

"١- جمع وتدوين مختلف تعابير الثقافة الأمازيغية والحفاظ عليها وحمايتها وضمان انتشارها.

٢- القيام ببحوث ودراسات فى الثقافة الأمازيغية وجعلها فى متناول أكبر عدد من الأشخاص وتشجيع الباحثين والخبراء فى المجالات المرتبطة بها.

٣- النهوض بالإبداع الفنى فى الثقافة الأمازيغية قصد الإسهام فى تجديد وإشعاع التراث المغربى وخصائصه الحضارية.

٤- دراسة التعابير الخطية الكفيلة بتسهيل تعليم الأمازيغية عن طريق:

- إنتاج الأدوات الديداكتيكية اللازمة لتحقيق هذه الغاية وإعداد معاجم عامة وقواميس متخصصة.

- إعداد خطط عمل بيداغوجية فى التعليم العام وفى جزء البرامج المتعلق بالشأن المحلى والحياة الجهوية وكل ذلك بانسجام مع السياسة العامة التى تنهجها الدولة فى ميدان التربية الوطنية.

٥- الإسهام فى إعداد برامج للتكوين الأساسى والمستمر لفائدة الأطر التربوية المكلفة بتدريس الأمازيغية والموظفين والمستخدمين الذين تقتضى مهنتهم استعمالها وبوجه عام كل من يرغب فى تعلمها.

٦- مساعدة الجامعات إن اقتضى الحال على تنظيم المراكز التى تعنى بالبحث والتطوير اللغوى والثقافى الأمازيغى وعلى تكوين المكونين.

٧- البحث عن المناهج الكفيلة بتعزيز وتشجيع مكانة الأمازيغية فى مجالى التواصل والإعلام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والأجنبية المهتمة بالشأن الثقافي والعلمي والساعية إلى تحقيق أهداف مماثلة".

ومعلوم أن المادة ١٣ من الظهير السابق ذكره، تفرض على المعهد رفع تقرير سنوي مفصل للعاهل المغربي يتضمن بيانا بالأعمال المنجزة والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها في السنة الجارية أو السنوات المقبلة.

ومنذ إحداثه تمكن المعهد من مراكمة مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية، وأصدر العديد من الكتب والمنشورات وترجم أخرى إلى الأمازيغية وأحدث موقعا إلكترونيا خاصا به، كما قام بتوقيع عدة اتفاقيات مع مؤسسات وطنية ودولية، ولا يخفى أيضا الدور الإيجابي الذي اضطلع به ضمن تفعيل مشروع تدريس الأمازيغية واعتماد حرف تيفيناغ لكتابة الأمازيغية.

وقد برهن المعهد خلال مناسبات عديدة على استقلاليته عن الحكومة: فقد سبق أن استقال سبعة أعضاء من مجلسه الإداري في فبراير ٢٠٠٥ كرد فعل على ما اعتبر في حينه، عرقلة وزارة التربية الوطنية(التعليم) لمشروع تدريس الأمازيغية، وجاءت المحطة الثانية التي تعبأ فيها أعضاء من المعهد ضد الحكومة وبخاصة وزارة الاتصال، بسبب ما اعتبروه تماطلا منها في إدماج الأمازيغية في الإعلام المغربي، وخرقها للعقد المتفق عليه الذي يقضي بتخصيص نسبة ملائمة من حيز الإرسال التلفزي بالقناتين المغربيتين (الأولى والثانية) لمواد وبرامج أمازيغية.

وبالرغم من الارتياح الذي خلفه تأسيس هذه الهيئة في بعض أوساط الحركة الأمازيغية باعتباره سيعطي دفعة مهمة وقوية للثقافة الأمازيغية، فقد أكد البعض الآخر أن هذا الإطار الذي يفتقد للانسجام في تشكيلته جاء لمواجهة الاحتجاج الأمازيغي ولاحتواء نخبة الحركة ودفعها نحو تبني طروحات الدولة بصدد المسألة وبخاصة بعد نجاحه في استقطاب العديد من الفاعلين الجمعويين والمهتمين بالقضية. فالدولة -من خلال هذا المنظور- تدخلت عبر هذا المعهد في الوقت الذي بدأ الحديث فيه عن تأسيس إطار سياسي للحركة بعد سنوات من العمل الجمعوي، مما مكنها من احتواء الجزء السياسي من المسألة.

فيما اعتبر آخرون أن هذه الخطوة تجسد رغبة العاهل المغربي محمد السادس في احتكار تدبير هذا الملف وسحب البساط من تحت بعض المنافسين، على غرار مقاربة الشأن الديني وذلك كسبيل لإدماج النخب الأمازيغية وتجديد وتعزيز الشرعية.

الهوامش :

١- يحيل لفظ أمازيغ إلى الإنسان الحر.

٢- يشير أحد الباحثين إلى أن اللهجة الأمازيغية تتميز بأصلها العربي ولذلك وجد البربر سهولة كبيرة في تفهم الإسلام ولغته ..، انظر عبد الحي حسن العمراني: المغرب السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، الطبعة الأولى ١٤٢٦- ٢٠٠٥، ص٢٦.

٣- مع العلم أن هناك مناطق أخرى لا تعرف تواجدا مكثفا للأمازيغ لحقها نفس الإهمال والتهميش أيضا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- التقرير الاستراتيجي للمغرب ٢٠٠١-٢٠٠٢، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية CERSS، العدد السابع، منشورات أبحاث، المغرب، ص٣١٦.

٥- يلاحظ البعض أن الحركة الأمازيغية المغربية تظل ضعيفة الارتباط بالحركة الأمازيغية في أوروبا على عكس الحركة الأمازيغية الجزائرية. أنظر، أنغير بوبكر: الحركة الأمازيغية كامتداد نضالي نقدي للحركة الديموقراطية، الحوار المتمدن، عدد ١٨١٨، بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٠٧ www.rezgar.com.

٦- محمد زاهد: الحركة الأمازيغية: بين هاجس الأسئلة الراهنة ورهان الأجوبة الممكنة الحوار المتمدن، العدد ١٨٠٦، ٢٥ يناير ٢٠٠٦، www.rezgar.com.

٧- وضمن هذا السياق، يشير أحد الباحثين أن الدستور المغربي لم يعتبر أيا من العربية والأمازيغية لغة وطنية، واتجه إلى مفهوم اللغة الرسمية وحده، ربما كان وراء هذا الاتجاه تجنب المشرع الدستوري للمقارنة بين اللغتين. أنظر أحمد الدغرني: الأمازيغية والتعديلات الدستورية، مطبعة التكتل الوطني، المغرب، ١٩٩٦، ص٣.

٨- نشير إلى أن عددا من الجمعيات الأمازيغية بمدينة الحسيمة المغربية طالبت ضمن بيان قامت بتوزيعه خلال ذكرى فاتح ماي ٢٠٠٧ بإقرار دستور ديموقراطي يقر بالأمازيغية لغة وطنية ورسمية، ويؤسس لنظام فيدرالي بصلاحيات واسعة للجهة في تسيير شئونها السياسية والإدارية ويدرج في بنوده العلمانية كمبدأ لضمان التعدد والاختلاف ويجسد على أرض الواقع نظام فصل السلط.

٩- أنغير بوبكر: الحركة الأمازيغية كامتداد نضالي نقدي للحركة الديموقراطية، مرجع سابق.

١٠- تنص المادة الأولى من القانون الأساسي للحزب على أنه: "يهدف الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي إلى تأسيس مجتمع ديموقراطي حداثي يحتكم إلى الشكلانية القانونية وإلى المؤسسات الدستورية ويدبر فيه التنوع الثقافي والسياسي وتنافسية النخب والمشاريع وفق مبادئ الإنسية والديموقراطية والتسامح، ويروم الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي المساهمة في مسلسل الانتقال الديمقراطي والقطع مع مرحلة شخصانية السلطة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفق مرجعية توفق بين الهوية الأمازيغية المنفتحة على كونية وعالمية الحقوق والحريات لبناء مغرب متعدد موحد يقر بدولة الجهات".

١١- أنظر الموقع الإلكتروني للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: www.ircam.ma

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner